

Distr.: General
23 April 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل

والتعاون في الميدان الاقتصادي

الدورة الأولى

جنيف، ١١-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل
والتعاون في الميدان الاقتصادي

المعقود في قصر الأمم بجنيف، من ١١ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

٣	موجز الرئيس	أولاً -
٣	البيانات الافتتاحية	ألف -
٣	دعم تطوير البنى التحتية لتعزيز التكامل الاقتصادي: دور القطاعين العام والخاص	باء -
١٠	مسائل تنظيمية	ثانياً -
١٠	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٠	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٠	نتائج الدورة	جيم -
١٠	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١١	الحضور	المرفق

أولاً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- عُقدت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي في قصر الأمم بجنيف في ١١ و١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وفقاً لمقرر مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة والخمسين المعقودة في ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢- ورأى رئيس الاجتماع، في ملاحظاته الافتتاحية، أن الضعف الذي يعترى أداء النمو في الاقتصادات الصناعية منذ أمد طويل يجعل من تكامل بلدان الجنوب وتعاونها في الميدان الاقتصادي أمراً ذا أهمية حاسمة لاستدامة النمو والتنمية في العالم النامي. وعلى الرغم من نمو التدفقات التجارية وتدفقات رأس المال بين اقتصادات الجنوب نمواً سريعاً في العقد الأخير، ما زالت هناك حواجز كبيرة أمام زيادتها في المستقبل، لا سيما في شكل ثغرات في البنى التحتية، تنتج عن عدم التوازن بين عرض خدمات البنى التحتية والطلب عليها في العديد من البلدان النامية. وأكد الرئيس أن أحد الأهداف الأساسية لهذا الاجتماع هو استكشاف مختلف آليات التنفيذ والتمويل التي يمكن استخدامها لسد هذه الثغرة، وبالأخص الدور الجديد الذي ينبغي أن تضطلع به مصارف التنمية الإقليمية والآليات التي تقوم على التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٣- وتناول رئيس برنامج الأونكتاد للتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية البيان الافتتاحي بشكل مستفيض مضيفاً مزيداً من التفاصيل بشأن المواضيع التي عالجها الاجتماع. ووصف تحدي البنى التحتية في العالم النامي بأنه مشكلة تقليدية تتعلق بالصالح العام لا يمكن أن تعالجها الأسواق وحدها بل تحتاج إلى حشد التمويل العام. ويزداد هذا التحدي صعوبة بالنسبة لمشاريع البنى التحتية العابرة للحدود، التي تتطلب التنسيق على المستوى الدولي. وأكد أيضاً أن ما يتاح حالياً من تمويل ميسور التكلفة وطويل الأمد يُقوّض بسبب التوجه نحو التقشف في العديد من الاقتصادات الصناعية التي يبدو أنها تدخل هي أيضاً "عقدها الضائع"، وأنه سيتعين إنشاء آليات تمويل جديدة داخل بلدان الجنوب.

باء- دعم تطوير البنى التحتية لتعزيز التكامل الاقتصادي: دور القطاعين العام والخاص (البند ٣ من جدول الأعمال)

تطوير البنى التحتية: ما هي أنواع الشراكات الناجعة؟

٤- خلال الجلسة الأولى، وثق الخبراء الثغرات الهائلة المتعلقة بالبنى التحتية والتمويل والتي تعم جميع بلدان الجنوب والحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات في مجال البنى التحتية لتشجيع نمو شامل، والاستجابة لتنامي عدد سكان المناطق الحضرية، وتحقيق أهداف إنمائية

مثل الحد من الفقر وحماية البيئة. ورأى الخبراء أن أوجه العجز الأكبر في البنى التحتية توجد في مجال الحصول على إمدادات الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي، والطرق والاتصالات. والحجم الأكبر نسبياً لهذا العجز هو في أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، لكن تبقى الثغرات كبيرة حتى في اقتصادات الجنوب الحيوية مثل الهند. وغالباً ما يؤدي عدم توفر ما يكفي من الطرق وإمدادات الكهرباء إلى زيادة عزل الاقتصادات الريفية عن الاقتصادات الحضرية، مما يولد نمط تنمية غير متكافئة.

٥- وفيما يخص التمويل، تبين من المناقشة أن الإنفاق الحالي يقل عن تريليون واحد من دولارات الولايات المتحدة سنوياً (وهو رقم أقل بكثير من المبلغ المطلوب، والمقدر بحوالي ٢,٥ تريليون دولار) وأن هذا المبلغ ما زال يوفر بالأساس عن طريق النفقات الحكومية. وقد يخلق هذا بعض المشاكل في العديد من البلدان النامية. ففي الواقع، يمكن أن يؤدي الاعتماد الشديد على نفقات الميزانية إلى نتائج ضارة فيما يخص التوزيع، إذ يُدفع بواسطة عبء ضريبي ثقيل تتحمله مجموعات ذات دخل متدنٍ (لا سيما من خلال الضرائب غير المباشرة) ثم خدمات يستفيد منها بشكل مفرط ذوو الدخل المرتفع، وبذلك تنتج عن توفير البنى التحتية آثار غير متماثلة.

٦- ويقدم التمويل المتبقي من مؤسسات القطاع الخاص، والمساعدة الإنمائية الخارجية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. بيد أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تترع إلى إظهار تكاليف عالية مقارنة مع المصارف الاستثمارية الأخرى، وقد تكون بطيئة في تقييم المشاريع، وغالباً ما تفرض شروطاً تقهّمية للغاية من خلال قروضها. وناقش الخبراء بالتفصيل مسألة التكاليف التشغيلية العالية للبنك الدولي والمشاكل المتعلقة ببنية حوكمته التي ما زالت منحازة بشدة للاقتصادات الصناعية. ولذا، دعا الخبراء إلى إنشاء مصرف جديد لتنمية بلدان الجنوب بإمكانه أن يشكل محفزاً للتغيير، ويضطلع بولاية تركز على البنى التحتية المستدامة، وتحسين أدوات التمويل، وتمثيل عالمي أكثر فعالية. وحسب رأي الخبراء، يمكن استخدام جزء على الأقل من المبلغ الهائل من احتياطات العملات الأجنبية التي راكمتها البلدان النامية والناشئة خلال العقد الأخير (والتي يستثمر جزء منها في سندات خزانة الولايات المتحدة ذات العائد المتدني) من أجل تمويل هذا المصرف الإنمائي الخاص ببلدان الجنوب. وسيكون هذا أكثر فعالية أيضاً من منظور مالي محض، بما أن من المفترض أن يوفر تنويع الحوافز الاستثمارية للبلدان النامية عائدات أعلى من استثماراتها، وبالأخص بقدر ما يصبح أداء نمو البلدان النامية أقل ارتباطاً بالأداء في الاقتصادات المتقدمة.

٧- وناقش الخبراء أيضاً مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي حين لا يوجد تعريف وحيد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن هذا المصطلح يشير عموماً إلى شراكات تعاقدية طويلة الأمد بين وكالات القطاع العام وشركات القطاع الخاص تحتفظ فيها الأولى بالملكية الكاملة للأصول المستخدمة في المشروع فضلاً عن ممارستها الرقابة الكاملة

على أنشطة القطاع الخاص فيما يخص ذلك المشروع. ويُسمح للشريك من القطاع الخاص بتشغيل المرفق وبتحصيل الإيرادات المحققة. وقد عزّزت الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة للمساعدة على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية العامة من خلال توفير رؤوس أموال إضافية. وعلاوة على ذلك، تعني هذه الشراكات أن الشريك من القطاع الخاص يشارك في التصميم والبناء والتشغيل، مما يساعد الدولة في التغلب على مشكلة محدودية القدرات في هذه المجالات. وأخيراً، يمكن من خلال هذه الشراكات تحويل المخاطر إلى الشريك من القطاع الخاص، ومن ثم الحد منها، بقدر ما يكون هذا الأخير أكثر قدرة على إدارتها (على سبيل المثال، مخاطر أسعار الفائدة التي ينطوي عليها الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية أو عمليات صناديق التحوط). وبالرغم من أن سجل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لم يدرس بعد دراسة كاملة، فقد قدم الخبراء أدلة توحى بأن هذا السجل متفاوت إلى حد كبير، وقد أتاح الاجتماع فرصة لإجراء مناقشة أولية حول سبب ذلك. وشدد الخبراء على أهمية تحسين اللوائح والشفافية من أجل تحسين هذا السجل.

٨- وتطرقت المناقشة أيضاً إلى استخدام تمويل البنى التحتية كأداة لمواجهة التقلبات الدورية، وشددت على مثال السياسة الصينية في مجال البنى التحتية. وفي هذا السياق، أكد الخبراء أهمية تفادي تدابير التقشف الضارة في الاقتصادات النامية والصناعية على حد سواء.

٩- وفي ختام هذه الجلسة الأولى، كرس الخبراء بعض الاهتمام لما ينتج عن مشاريع البنى التحتية من انعكاسات إيجابية وسلبية على البيئة. وأكدوا أن من الممكن تفادي مشاريع البنى التحتية المدمرة دائماً للبيئة، من خلال نظم أفضل للتنسيق والتقييم والإدارة. ومن المؤسف أن أدوات خبراء الاقتصاد لم تطوّر بشكل جيد في هذا المجال. كما ناقش الخبراء أهمية البرمجة المراعية للبيئة والرامية إلى تخفيض التكاليف البيئية الطويلة الأمد، وذكروا مثال "برامج النمو الأخضر" التي تخرج بنجاح التكاليف العادية للتمويل مع التمويل الميسر لتحمل التكاليف البيئية.

الدروس المستخلصة من التجارب الإقليمية

١٠- ناقشت الجلسة الثانية الدروس المستفادة من تجارب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في مجال توفير البنى التحتية الإقليمية. وركزت هذه الجلسة على دور مصرف التنمية الآسيوي في توفير التمويل لمشاريع البنى التحتية في ثلاث مناطق دون إقليمية، هي: منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى، والتعاون الاقتصادي دون الإقليمي في جنوب آسيا. كما ناقشت الجلسة تجربة مصرف التنمية الوطني البرازيلي فيما يخص تقديم الدعم لمشاريع البنى التحتية العابرة للحدود في أمريكا الجنوبية وأقاليم نامية أخرى، إلى جانب عرض أعدته إدارة التجارة والصناعة لجمهورية جنوب أفريقيا بشأن تحدي البنى التحتية الذي تواجهه أفريقيا من أجل ربط القارة وتكاملها وتغييرها.

١١- ويواصل مصرف التنمية الآسيوي حالياً انتهاج "استراتيجية ٢٠٢٠" الرامية إلى تحقيق نمو شامل ومستدام من الناحية البيئية وإلى التكامل الإقليمي كجزء من مهمته المتمثلة في مساعدة آسيا النامية في الحد من الفقر وتحسين ظروف العيش. ولتحقيق هذه الأهداف، يوجد لدى المصرف عدد كبير من البرامج الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون الاقتصادي تشمل توفير المنافع العامة الإقليمية. ودعماً لتوفير هذه المنافع، بدأ المصرف تنفيذ برامج للاستثمار في السكك الحديدية والموانئ والمعابر الحدودية بهدف بناء ممرات النقل وإكمالها في جميع البلدان داخل المناطق دون الإقليمية الثلاث المذكورة في الفقرة السابقة. وإلى جانب ذلك، مول المصرف مشاريع لتطوير روابط الطاقة والتجارة من خلال الاستثمار في وصلات شبكات الطاقة الكهربائية العابرة للحدود وطريق للمعلومات فائق السرعة من أجل تطبيقات المعلومات والاتصالات. وقد استثمر المصرف مبالغ يزيد مجموعها عن ٤٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في هذه المشاريع المختلفة الخاصة بالبنى التحتية.

١٢- ويتمثل المصدر الأساسي للتمويل في عمليات الإقراض التي يجريها مصرف التنمية الآسيوي، وإلى جانب هذه العمليات، يدعم المصرف عدداً من آليات التمويل وأدواته لحشد الموارد المالية الآسيوية داخل المنطقة، بما فيها الشراكة الإقليمية لإعداد الاستثمارات في السبني التحتية لصالح آسيا، ومبادرة سوق السندات الآسيوية، وصندوق رابطة دول جنوب شرق آسيا للبنى التحتية.

١٣- وشملت المنافع الرئيسية للتكامل دون الإقليمي خلق مزيد من الوظائف وتعزيز النمو، وارتقاء البلدان الأعضاء على سلسلة القيم، وزيادة المزايا النسبية والتكامل إلى أقصى حد، وتحسين التجارة وإقامة علاقات أقوى وأطول أمداً بين البلدان، ومن ثم خلق حلقة حميدة. وتشمل التحديات التي ما زال المصرف يواجهها الحاجة إلى تمويل إضافي طويل الأمد، وتعزيز القدرات اللازمة للإدارة، والآثار السلبية التي تخلفها المشاريع، مثل التفاوت الكبير الناشئ عن عدم توفر الكهرباء اللازمة للاستفادة من تزايد الموصولية.

١٤- ومصرف التنمية الوطني البرازيلي، في أمريكا اللاتينية، هو بنك وطني أنشئ في البرازيل في بداية الخمسينات من القرن الماضي لدعم عملية التصنيع المستمرة في البلد. وفي بداية التسعينات، شرع هذا المصرف في تمويل الصادرات من السلع الرأسمالية، وهو قرار متسق مع ولاية المصرف المتمثلة في دعم التنمية الصناعية في البرازيل. لكن مع مرور الوقت، بدأت تنشأ طلبات من شركات برازيلية بشأن الاستثمار في البنى التحتية في الخارج، لا في البلدان المجاورة فحسب بل أيضاً في أفريقيا.

١٥- وتأتي أموال مصرف التنمية الوطني البرازيلي من مصادر وطنية أساساً. لكن هناك أيضاً بعض الموارد التي تأتي من مصادر دولية ومن المتوقع أن يعزز فرع المصرف المنشأ مؤخراً في لندن قدرته على جمع الأموال من الخارج. ويقدم المصرف التمويل للشركات والمشاريع على حد سواء، ويوفر التمويل بواسطة أدوات الإقراض وعن طريق المساهمة في رأس المال؛

ويعمل المصرف كذلك كوكالة لتقديم ائتمانات التصدير ويدعم أيضاً المنشآت الصاعدة من خلال صناديق رأس مال المجازفة.

١٦- وترتبط بعض المشاريع ارتباطاً واضحاً بالتكامل الإقليمي - ومنها على سبيل المثال المشاريع المتعلقة بمبادرة تكامل البنى التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية وخطوط الإرسال في أوروغواي التي ستحقق التكامل بين هذا البلد والبرازيل. وفي أفريقيا، تشمل مشاريع البنى التحتية التي تعزز التكامل الإقليمي المطارات. ومع ذلك، لا يقتصر تعزيز التكامل الإقليمي على التكامل المادي، بل إنه يشمل أيضاً التكامل الإنتاجي - أي بناء سلسلة قيم تضم بلداناً مختلفة.

١٧- ويعزز مصرف التنمية الوطني البرازيلي الأدوات الدراسية، لأن لديه خبرات طويلة ومهمة ولأنه مستعد لتقاسم هذه الخبرات مع بلدان أخرى. وهو يقوم بذلك على أمل أن يتحول هذا التقاسم إلى عمل ملموس، من قبيل تقديم المساعدة التقنية إلى السلفادور لإنشاء مصرف إنمائي خاص به. وفي الوقت الحالي، يضطلع مصرف التنمية الوطني البرازيلي بعدد من المبادرات لتوسيع دوره في الخارج، بما فيها ما يبذله من جهود التمويل المشترك مع مصرف البلدان الأمريكية للتنمية بغية تحديد مشاريع داخل المنطقة يمكن للمصرفين معاً دعمها. وتشمل المبادرات الأخرى محادثات مع مصرف جنوب أفريقيا الإنمائي للجنوب الأفريقي من أجل دعم مشاريع في أفريقيا.

١٨- وفي أفريقيا، وعلى الرغم من النمو القوي الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، يعوق غياب البنى التحتية المناسبة تسريع وتيرة النمو لأنه ما زالت هناك ثغرات كبيرة في المنطقة - في مجالات النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية غير المادية. ولذا، فإن الهدف هو تعزيز الترابط والتكامل والتحول من خلال برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ومن الصعب جداً على منتج ما أن يكون قادراً على التنافس مع منتجين كبار إذا كان معزولاً، وللتكامل الإقليمي أهمية كبيرة في التغلب على هذه القيود. ولذا، بدأت حكومة جنوب أفريقيا استكشاف المجالات الممكنة - النقل وتحديث الممرات، والمياه، وبناء القدرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقاط التبادل على الإنترنت - التي تستطيع أن تدعم فيها مبادرات إقليمية. وإن زيادة تطوير البنى التحتية أمر حاسم لا سيما لأنه قد يكون أساساً للتنمية الصناعية في منطقة لا تزال تفتقر إلى قاعدة صناعية. وتقدر تكاليف برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بمبلغ ٣٦٠ بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠. ولتحقيق هذا الهدف، يتوقع البرنامج أن تقدم البلدان تمويلها الخاص للمشاريع الجارية داخل حدودها، وذلك من مصادر في القطاعين الخاص والعام، ومن المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن هناك توقعات بأن قيام مجموعة البلدان المكونة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا بإنشاء مصرف خاص بها في المستقبل سيوفر أيضاً مصدراً لتمويل البرامج.

١٩- وشملت المسائل والأسئلة التي أثّرت خلال المناقشة ما يلي: قيود تمويل المشاريع، ومخاطر المشاريع وتقاسم هذه المخاطر؛ والشواغل المتعلقة بالمخاطر البيئية وطريقة التخفيف منها؛ والآثار المحتملة التي قد لا تكون متوقعة، حتى في حالة وجود ضمانات بيئية واجتماعية؛ وضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية؛ والاختلافات بين المصالح العامة والخاصة فيما يتعلق بمشاريع بني تحتية معينة؛ والصلة بين تطوير البنى التحتية والتنمية الصناعية (مثلما يمكن مشاهدته في آسيا، إذ إنها منطقة تسجل تاريخياً مستوى عالياً ودينامياً للغاية لتكوين رأس المال والتنمية الصناعية، مما يُنشئ روابط قوية جداً فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب).

تيسير التجارة: البعد الإنمائي

٢٠- إن البنى التحتية هي مكون أساسي لتيسير التجارة، وقد كان هذا هو الموضوع الذي جرى النظر فيه خلال الجلسة الأخيرة من الاجتماع. وركزت المناقشة على المكاسب المتأتية من تيسير التجارة وتوزيع تلك المكاسب بين البلدان النامية والمتقدمة وكانت هناك اختلافات قوية في الآراء التي أعرب عنها الخبراء. وقد حدّد العرض الذي قدمه خبير البنك الدولي كمية المكاسب المتأتية من تيسير التجارة وخلص إلى أن من شأن الحد من الحواجز الماثلة أمام سلسلة الإمداد زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما مقداره ستة أضعاف الزيادة التي تنشأ عن إزالة التعريفات، مما يحقق زيادة بنسبة ٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وزيادة بنسبة ١٥ في المائة في التجارة الدولية. وتختلف هذه المكاسب فيما بين البلدان وحسب القطاعات، لكن تبين أن أعلى المكاسب هي من نصيب أفريقيا. ومع ذلك، لُوَحظ أن من الممكن أن يؤدي إدخال تغييرات طفيفة على الافتراضات التي تستند إليها هذه العمليات الإحصائية إلى تغييرات كبيرة في المكاسب المتوقعة. بيد أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على أن خفض تكاليف النقل يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة للمناطق النامية، لا سيما أفريقيا، وقد يكون التعاون بين بلدان الجنوب مفيداً بشكل خاص في هذا المجال. وأشار أيضاً إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه المكاسب حتى يُؤخذ بنهج شمولي يغطي نظام سلاسل الإمداد بكامله. ومن العوامل التي تمنع البلدان النامية من تحقيق هذه المكاسب ما يشمل الافتقار إلى القدرة على وضع لوائح تنظيمية واضحة، وتحسين التنسيق بين الوكالات، فضلاً عن المصالح الراسخة لبعض شركات.

٢١- وأشار الخبراء إلى أن تيسير التجارة يشمل تيسير التصدير وتيسير الاستيراد معاً. وتستفيد البلدان النامية من تيسير التصدير أكثر بكثير مما تستفيد من تيسير الاستيراد. بما أن الكثافة العامة للاستيراد وكثافة الصادرات ليستا عاليتين جداً لدى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، باستثناء القليل منها. ولاحظ الخبراء أن كثافة الاستيراد أقوى لدى البلدان التي تشارك في سلاسل القيم العالمية.

٢٢- ويشمل اتفاق تيسير التجارة، الذي يجري التفاوض بشأنه داخل منظمة التجارة العالمية، عناصر لتيسير الاستيراد أكثر مما يشمل عناصر لتيسير التصدير. وشرح الخبراء الاتفاق بقدر من التفصيل فأكدوا أنه في ثلثي القواعد الجديدة المتفاوض عليها في إطار الاتفاق هناك تركيز على تيسير الاستيراد، وأن هذه القواعد ستعني في حال الاتفاق عليها أن البلدان المصدرة الكبيرة ستحقق مكاسب عالية بشكل غير متناسب. وفضلاً عن ذلك، تختلف الحاجة إلى النهوض بتيسير التجارة من بلد إلى آخر وقد لا تكون هي الأولوية الأولى بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية مقارنة مع الحاجة إلى الاستثمار في البنى التحتية المادية. وقد تكون تكاليف إنشاء وصيانة بنى تحتية لتيسير التجارة، على النحو المقترح في الاتفاق موضوع التفاوض، أعلى بكثير من المكاسب بالنسبة للبلدان النامية. وبالتالي قد يسفر ذلك عن آثار ضارة على الميزان التجاري وقد يؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات. وأعرب الخبراء عن قلق إزاء التقدم المحرز في أجزاء مختلفة من اتفاق تيسير التجارة. وإذا كانت المفاوضات تتقدم بسرعة أكبر فيما يخص الجزء الأول الذي يتناول قواعد الاتفاق، فإن السرعة أبطأ فيما يخص الجزء الثاني المتعلق بالمعاملة الخاصة والميزة التي تغطي المساعدة التقنية والمالية اللازمة للبلدان النامية من أجل تحقيق تيسير التجارة على النحو المقترح في الاتفاق.

٢٣- وأكد الخبراء ضرورة الحفاظ على التوازن بين الجزأين من الاتفاق وبين هذا الاتفاق وغيره من الاتفاقات بغية تحقيق مكاسب صافية للبلدان النامية. بموجب مبدأ التعهد الوحيد لمنظمة التجارة العالمية. كما اعتُبر القدر المناسب من الحيز السياسي أمراً أساسياً لتوجيه الاتفاق في اتجاه التنمية.

٢٤- وركزت المناقشات التي دارت في معرض الرد على أسئلة المشاركين على الثغرة بين مفاوضات تيسير التجارة والتنمية في حد ذاتها، مع تأكيد ضرورة سد هذه الثغرة. فما زالت البلدان المتقدمة قادرة على الحصول على استثناءات لصالحها في المفاوضات ومن ثم فهي تواصل دعم الزراعة، لكن البلدان النامية تبقى مقيدة بالقواعد حتى عند تصميم سياساتها الصناعية. وفي أي اتفاق لتيسير التجارة، لا بد من أن تحتل مشاركة أقل البلدان نمواً واحتياجاتها مكانة بارزة. ولا بد من توفر المزيد من أوجه المرونة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والميزة للبلدان النامية في اتفاق تيسير التجارة هذا، إذ لا تتاح للبلدان النامية في الوقت الحاضر أي مرونة سوى مرونة الوقت الذي يمكنها أخذه لإنشاء البنى التحتية الميسرة للتجارة. وبالنظر إلى قلة القدرات التقنية والموارد المالية في البلدان النامية، فقد يكون من الصعب جداً على هذه البلدان التعهد بالتزامات ملزمة على المستوى الدولي، بما أنه لم يتضح بعد نوع المساعدة التقنية اللازمة وما إذا كان يمكن تقديمها على أساس ثنائي في الوقت المنصوص عليه. وقد أُغفل إلى حد كبير ما تبذله منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الأمم المتحدة من جهود من أجل تبسيط إجراءات الجمارك وتسريعها. واختتمت المناقشات بالإشارة إلى أنه ينبغي إيلاء الأولوية في المفاوضات التجارية للتنمية البشرية وليس لزيادة الدخل إلى أقصى حد.

ثانياً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٥ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، سعادة السفير السيد سليم كونيرالب، ممثل تركيا الدائم لدى منظمة التجارة العالمية رئيساً له، والسيد كارلوس روسي كوبروبياس، المستشار في البعثة الدائمة لبيرو لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، نائباً للرئيس - مقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٦ - أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/1). وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - دعم تطوير البنى التحتية لتعزيز التكامل الاقتصادي: دور القطاعين العام والخاص
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

جيم - نتائج الدورة

٢٧ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٨ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور^(١)

- ١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| إثيوبيا | السودان |
| إسبانيا | الصين |
| إكوادور | الفلبين |
| إندونيسيا | كازاخستان |
| إيران (جمهورية - إسلامية) | كندا |
| آيرلندا | كوت ديفوار |
| بنين | مدغشقر |
| بيرو | المغرب |
| تركيا | المكسيك |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | المملكة العربية السعودية |
| جنوب أفريقيا | ميانمار |
| زامبيا | الهند |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:
مجموعة البنك الدولي
- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفتة العامة
رابطة المهندسين العالمية
المنظمة غير الحكومية "القرية السويسرية"

(١) ترد في هذه القائمة أسماء المشاركين المسجلين، وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/INF.1.